الشمول المالي المترتب عن الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتأثيره على التنمية المستدامة للدول
financial inclusion resulting from investing in financial technology and its impact on the sustainable development of countries

عزيزة نوارة[1]
Aziza NOUARA[1]
[1] جامعة فرحات عباس –سطيف 1-، aziza.nouara@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 08 /2021/10 تاريخ القبول: 24 /2021/12 تاريخ النشر: 31 /2021/12

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الشمول المالي الرقمي من خلال الاستثمار في التكنولوجيا المالية على التنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على دراسات قام بها باحثون في صندوق النقد العربي والدولي.

ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها أن التكنولوجيا المالية تساهم في تسريع عمليات التحويل والمدفوعات في الدول وبالتالي زيادة الإقراض الرقمي فيها، وكذلك في تخفيض تكاليفها.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي الرقمي، التكنولوجيا المالية، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL : O10 ، O33

Abstract:

The main aim of this research is to study the impact of digital financial inclusion, by investing in financial technology on sustainable development, based on studies carried out by researchers at the Arab and International Monetary Fund.

Among the results that have been reached is that financial technology contributes to accelerating the transfer and payments processes in countreis and thus, increasing digital lending in them, as well as reducing costs.

Key words : digital financial inclusion, financial technology, sustainable development.

JEL Classification Codes: O10, O33

Résumé:

Cette recherche vise à étudier l'impact de l'inclusion financière numérique à travers l'investissement dans la technologie financière sur le développement durable, ceci est basé sur des études menées par des chercheurs du Fonds monétaire arabe et international.

Parmi les résultats atteints, la technologie financière contribue à l'accélération des transferts et des paiements des pays, ainsi, augmente leurs prêts numériques, ainsi que réduire leurs couts.

Mots-clés: inclusion financière numérique, technologie financière, développement durable.

Codes de classification de Jel: O10, O33.

المؤلف المرسل: عزيزة نوارة، **الإيميل: khadra34@gmail.com**

1. مقدمة:

أصبحت مجالات البحث المتخصصة في الشمول المالي وتطوير القطاع المالي من السياسات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . وفي ظل التحول الرقمي المتسارع الذي شهدته القطاعات الاقتصادية والمالية في الأعوام القليلة السابقة، ظهرت مجموعة من المبادرات الهادفة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل وزيادة الشمول المالي، كما تسارعت وتيرة تطور هذه المبادرات لتواكب التطورات التكنولوجية الحديثة، وبرز ما يسمى بالشمول المالي الرقمي من خلال إدراج خدمات مالية رقمية ميسورة التكلفة، فعالة وآمنة للجميع. ومن الخدمات المالية الرقمية الشاملة النقود النقالة، وبطاقات الدفع، والحسابات الإلكترونية، والمدفوعات الإلكترونية، والتأمين والإقراض، بالإضافة إلى مجموعة تطبيقات التكنولوجيا المالية FINTECH التي تهدف إلى الوصول للأشخاص الذين كانوا مستبعدين في السابق من عملية التنمية لإعادة إدماجهم فيها .

هذه التكنولوجيات قادرة على تطوير هيكلية الخدمات المالية وتحسين ظروف تقديمها من حيث السرعة والكلفة والإتاحة والشمولية لتطال الشرائح المهمشة من السكان الذين ليس لديهم حسابات مالية في المصارف ولا يتعاملون بشكل رسمي مع القطاع المالي. بحيث تتخطى آثار الشمول المالي الرقمي، عندما يتم توفيره بطريقة مسؤولة ومستدامة في بيئة منظمة بشكل جيد، تحقق النمو لتصل إلى تسريع التقدم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2019، صفحة 43)

إشكالية البحث:

مع انتشار الثورة الرقمية عالميا، يجري تحديد النمو ومكاسب الإنتاجية والتنمية البشرية من خلال مستويات الاندماج في الاقتصاد الرقمي. وهنا تبرز تحديات جديدة لكل المجتمعات وخاصة في البلدان النامية لحماية مواطنيها ومؤسساتها من أشكال عدم المساواة الجديدة ، والتي باتت تعرف بالفجوات الرقمية التي لها عدة أبعاد منها الجغرافي؛ أي عدم التساوي بين الدول، ومنها بين الجنسين، ومنها الاقتصادي بين مختلف طبقات المجتمع ومستويات الدخل والتحصيل العلمي. لذلك، فإن معالجة الفجوات الرقمية أمر مهم في سياق أهداف التنمية المستدامة . وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: **ما هو تأثير الشمول المالي المترتب عن التكنولوجيا المالية على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؟**

الأسئلة الفرعية: وعلى ضوء هذا التساؤل يمكن إدراج الأسئلة الفرعية وهي:

- ✓ ما هو واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية؟
- ✓ ما هو تأثير الشمول المالي على الدول في ظل جائحة كوفيد -19؟
- ✓ ما هو تأثير الشمول المالي الرقمي على الاقتصاد وعلى التنمية المستدامة؟

الفرضيات:

- ✓ تعاني الدول العربية من انخفاض في مستويات استخدام التكنولوجيا المالية بها؛
- ✓ لتطبيق الشمول المالي تأثير إيجابي على الدول في ظل جائحة كوفيد- 19؛
- ✓ لا يؤثر الشمول المالي الرقمي على الاقتصاد وعلى التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

- ✓ معرفة دور الشمول المالي الناتج عن الاستثمار في التكنولوجيا المالية؛

- ✓ معرفة دور الشمول المالي في الاقتصاد في ظل جائحة كوفيد- 19.

منهج البحث: للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال استخدام بعض المواقع المتخصصة في الموضوع والاستعانة بالأشكال لتحليل دور الشمول المالي الرقمي.

2. مدخل تعريفي: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة

1.2 الشمول المالي:

قام صندوق النقد العربي بتعريف الشمول المالي على أنه: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف، مرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية". ويركز هذا التعريف على إتاحة الخدمات المالية سواء المصرفية أو غيرها ، لجميع فئات المجتمع وخصوصا الفئات المهمشة التي لا تستطيع الوصول إلى الخدمات المالية وغيرها من الخدمات نتيجة ضعف الخدمات في المناطق غير الحضرية أو لأسباب أخرى تتعلق بالضمانات، كما يركز التعريف على إتاحة تلك الخدمات من خلال القنوات الرسمية المرخصة من قبل الدولة ، حيث إن القنوات غير الرسمية تكون أكثر تكلفة ، مع صعوبة إثبات الحقوق والالتزامات عبر القنوات غير الرسمية. (نهلة أبو العز، 2021، صفحة 347)

ويعرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء على أنه: " الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدميها بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة." (أيمن بوزانة و وفاء حمدوش، جويلية 2020، صفحة 4)

بينما تبنى البنك الدولي تعريفاً للشمول المالي حيث " أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم -المعاملات المدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين -ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة". ومن هذا التعريف يلاحظ إن الشمول المالي يشمل الأفراد والشركات ، كما يتضمن جميع الخدمات المالية ولا يقتصر على الخدمات المصرفية فقط ، كما يشترط فى الشمول المالي أن تكون هذه الخدمات مستدامة وليست مؤقتة ، كما يركز أن تكون تكلفة تلك الخدمات بأسعار مناسبة. (نهلة أبو العز، 2021، صفحة 347)

2.2 التكنولوجيا المالية (FINTECH):

حسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة وشركة بيرفورت Payfort (إحدى شركات Amazon)، توصف التكنولوجيا المالية على أنها "تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، هذه الأخيرة هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة"، وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد

والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين. (وهيبة عبد الرحيم و أشواق بن قدور، 2018، صفحة 13)

فالتكنولوجيا المالية حسب مجلس الاستقرار المالي هي "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعليه تقديم الخدمات المالية، وتظهر الابتكارات المالية في العديد من جوانب التمويل: مدفوعات التجزئة والجملة، البنية التحتية للأسواق المالية، إدارة الاستثمار، التأمين، توفير الائتمان وزيادة رأس المال". (حيزية بنية و ابتسام عليوش قربوع، 2018، صفحة 39)

3.2 التنمية المستدامة:

يمكن تعريف التنمية بشكل عام بأنها عملية شاملة ومستمرة تعنى بتطوير جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية، وتحدث تغييرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة. على أن يراعى في ذلك أن تكون التنمية عملية مستمرة ومستدامة Sustainable ، بمعنى أنها توفر احتياجات الجيل الحالي بدون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.

ويشير مصطلح التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص إلى العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج باستمرار، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. ويلاحظ أن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية، بل تتضمن أيضا تغييرات مهمة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تؤدى إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي بأكثر من معدل نمو السكان، ومن ثم زيادة نصيب الفرد منه، والذي ينعكس في زيادة الادخار وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي. وكل ذلك ينعكس على زيادة التقدم التكنولوجي وتحسن وسائل المواصلات ومستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة، وغيرها من مؤشرات التنمية الاقتصادية. وعليه، فإن التنمية الاقتصادية هي عملية ثقافية واجتماعية وسياسية وإدارية وليست اقتصادية فقط، وهي شيء ضروري لكل مجتمع إنساني وعملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة. (عبد الحليم شاهين، 2021، صفحة 1)

وتعرف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة (1987) في التقرير المعنون" **مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة** :"على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة ، أي صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية، وإدارتها بأرقى التكنولوجيات والمعارف المتاحة، مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال المستقبلية" . ويعد هذا التعريف بمثابة المحصلة النهائية للتكامل بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية في إطار الممارسة الأخلاقية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن. (عمر فرحاتي، 2018، صفحة 2)

3. التكنولوجيا المالية في الدول العربية

1.3 **نبذة عن أنظمة ولوائح التكنولوجيا المالية في دول مجلس التعاون:** (شركة مارمور مينا إنتليجنس، 2019، صفحة 105)

1.1.3 **الإمارات:** دخلت اللوائح التنظيمية للعملات المشفرة الصادرة عن سوق أبوظبي العالمي حيز التنفيذ في يونيو2018، حيث تم إصدار إطار عمل وكان الطرح الأولي للعملات المشفرة في أكتوبر 2017، وقد نشر بنك الإمارات العربية المتحدة المركزي إطار العمل الرقابي للقيم المخزنة ونظم الدفع الإلكتروني في يناير2017، وقد أطلقت سلطة دبي للخدمات المالية إطار عمل رقابي لمنصات التمويل الجماعي القائمة على القروض والاستثمارات في أغسطس2017.

2.1.3 **السعودية:** يقال بأنه يجري العمل على اللوائح التنظيمية الخاصة بالعملات المشفرة، ومن غير المرجح فرض حظر. غير أنه لم يتم الإعلان عن ذلك رسميًا أو وضع جداول زمنية له، وقد تم تطوير نظام سداد للمدفوعات الإلكترونية في عام 2004.

3.1.3 **الكويت:** لا تعترف وزارة المالية بعملة البتكوين، حيث أصدر بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2018 تعليمات لجميع مقدمي الخدمات لتنظيم أعمال الدفع الإلكتروني. وتخضع جميع طرق الدفع الإلكترونية لتدقيقه ورقابته.

4.1.3 **قطر:** في فبراير 2018، حذر بنك قطر المركزي من تداول عملة البتكوين، ويسعى هذا البنك إلى فرض إشراف رقابي.

5.1.3 **البحرين**: أصدر مصرف البحرين المركزي القواعد النهائية بشأن الأنشطة المتعلقة بالأصول المشفرة في فبراير2019 ، وقد جاء ذلك بعد إصداره للوائح الخاصة بالخدمات المصرفية المفتوحة في ديسمبر 2018، وقد أطلق محفظة إلكترونية في يونيو 2017، كما أصدر لوائح التمويل الجماعي للأسواق التقليدية والأسوق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومبادئها في أغسطس 2017.

6.1.3 **سلطنة عمان:** العملات الرقمية قانونية ولكنها غير منظمة .في ديسمبر 2017 ، حذر مجلس إدارة البنك المركزي العماني الجمهور من الاستثمار في العملات المشفرة، وقد أطلق البنك المركزي العماني نظام مقاصة الدفع والتحويل عبر الهاتف النقال في يونيو 2017.

2.3 مبادرات مصارف عربية لتشجيع التكنولوجيا المالية:

من أجل تشجيع التكنولوجيا المالية قامت العديد من المصارف العربية بمبادرات نذكر منها:

1.2.3 مبادرة الأردن: في ماي من عام 2015، أطلق البنك المركزي الأردني بوابة دفع إلكترونية تسمح للمستخدمين بتلقي ودفع الفواتير الكترونيا باستخدام حواسيبهم، وأجهزة الصراف الآلي ATM، وأكشاك بيع الصحف و نقاط البيع – Point- of Sale . وهذه المنصة التي أطلق عليها اسم "أي فواتيركم" صممتها الشركة الناشئة الأردنية، بالتعاون مع مقدم خدمات الدفع الالكتروني في المنطقة "إيميرجينج ماركتس بايمنتس EMP.كما أطلقت الشركة الناشئة الأردنية التي تعنى بالتكنولوجيا المالية "جرين والت – Green wallet" منصة إلكترونية لإقراض الأموال، تسمح للمستخدمين بطلب وتلقي القرض خلال 15 دقيقة، ويقف وراء هذه الفكرة التي تعتمد على معادلة حسابية حول الملكية لتقييم الجدارة الائتمانية المستخدم الشاب "علي طبالات. تعمل "مدفوعاتكم" و " جرين والت" بالاضافة الى رواد الأعمال في الأردن بشكل فعال في هذا المجال مقدمين للمستهلكين طرقا مختلفة لتغيير الوضع الراهن في القطاع المالي (ومضة، 2016)

2.2.3 مبادرة مصر: تشهد مصر نموا هائلا في عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث صنفت عاصمتها القاهرة ضمن واحدة من أفضل سبع مدن في العالم لتأسيس الشركات الناشئة لعام 2018، و لقد أدى صعود الشركات الناشئة الى إيجاد بيئة كبيرة للتطوير والإبداع، خصوصا في قطاع التكنولوجيا المالية، الذي يقوم بدوره بأخذ يد الدولة نحو اقتصاد خال من الأوراق النقدية. وأشارت التقديرات إلى أن حوالي 33% فقط من الـ 95 مليون شخص في مصر لديهم حسابات مصرفية، مما يؤدي إلى انخفاض الفرص لتقديم أو استخدام أي تكنولوجيا

جديدة . ومن أكبر الشركات الناشئة شهرة هي شركة " **فوري - Fawry**" التي تقدم خدمة التسهيلات المالية للمدفوعات، مثل فواتير الهواتف النقالة، وفواتير الخدمات، وأيضا شركة "**حوشلي**" التي تقوم بتزويد المستخدمين بأداة لحفظ مبالغ صغيرة من المال، وشركة "**مونيفلو Money Fellow**"، التي تقوم برقمنة مفهوم الجمعية وهي ممارسة لادخار المال ضمن دائرة صغيرة من الناس، كذلك شركتي "**شيكرا**" و "**يمكن**" اللتان يمكن أن تحدثا ثورة في التمويل الجماعي. وقد أنشأ البنك التجاري الدولي المصري، وهو شركة مصرفية مصرية خاصة، أول شركة رأس مال مغامر تسمى " **سي فينشرز** CVENTIRES" وذلك تجسيداً لأهمية التكنولوجيا المالية ودورها باعتبارها محركا رئيسياً للشمول المالي في مصر، حيث يتم في هذه الشركة تشجيع رؤوس الأموال على دعم خطط الحكومة الإستراتيجية نحو الشمول المالي (ومضة، 2019)

3.2.3 مبادرة الجزائر: أعلنت " **نتيكسيس الجزائر**"، التابعة لشركة نتيكسيس **SA** و مجموعة البنك العالمي "BPCE"، و مركز ريادة الأعمال والتكنولوجيا "**سيلابس**" ، عن توقيع شراكة تعاون وتبادل للخبرات والمعارف، وتسمح الشراكة بإنشاء جسور تعاون بين "**نتيكسيس** "، الجزائر التي أطلقت أول مصرف موبايل في الجزائر "BANXY" و "SYLABS" بصفتهما فاعلين في مجال الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

حول الموضوع صرح "**عبد الله مالك**" المؤسس و المدير العام لـ "**سيلابس** "مصرحا: "الشراكة مع "**نتيكسيس الجزائر**" تتناسب تماما مع نظرتنا لتطوير النظام البيئي لريادة الأعمال بالجزائر. من خلال فتح نقاشات ومواضيع حول التكنولوجيا المالية "fintech" في الجزائر، كما ستخلق هذه الشراكة قناة تواصل حقيقية مع فاعل أساسي ورئيسي في الاقتصاد الرقمي هو "**نتيكسيس**". أرى بالفعل جميع أوجه التعاون المحتملة التي سيتم تقديمها إلى رواد الأعمال المهتمين بالموضوع، بالإضافة إلى أننا سنعمل مع "**نتيكسيس الجزائر**" لإنشاء محتوى جزائري حول التكنولوجيا المالية "fintech "، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع خصوصياتنا المحلية، وتدريب الخريجين الشباب على هذا المنظور الجديد الذي سيستقر بالجزائر عاجلا أم آجلا و دون أدنى شك". (أنا نيوز، 2018)

4. الشمول المالي الرقمي

1.4 دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي

يركز تقرير عام 2017 لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي بعنوان قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، على الشمول المالي الرقمي، ويعرض بعض النتائج الرئيسية من قاعدة البيانات التي تشمل 140 بلدا. وتشير هذه النتائج إلى أن عدة حكومات لجأت مؤخرا إلى اعتماد سياسات وطنية لتوسيع نطاق الشمول المالي ما أدى إلى تقدم مؤشراتها وخاصة تلك التي استخدمت أنظمة الدفع الرقمي، وأصدرت السياسات الحكومية في هذا النطاق جيلا جديدا من الخدمات المالية يمكن الوصول إليها من خلال الهواتف النقالة وشبكة الإنترنت. وعلى الصعيد العالمي، أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحولا في خريطة الأنظمة المالية، فحسب تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لعام 2017 ، قام 52 في المائة من الأشخاص البالغين بإرسال أو تلقي مدفوعات رقمية خلال العام الذي سبق إعداد التقرير (2016) مقابل 42 في المائة في عام 2014 وقد دخلت المؤسسات التكنولوجية العملاقة في المجال المالي لتقديم طائفة واسعة من الخدمات عبر منصاتها التكنولوجية. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2019، صفحة 50)

وقد شكل قطاع التكنولوجيا المالية خلال السنوات القليلة الماضية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية والعربية، حيث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة وبطرق متقدمة تنافس إلى حد كبير الخدمات المالية التقليدية من حيث السرعة والتكلفة. ونجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية تتضمن المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال وكذلك الإقراض والتمويل الجماعي وإدارة الثروات بالإضافة إلى خدمات التأمين .وللتكنولوجيا المالية قدرة على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع وأرخص، وأكثر أمنا وإتاحة، خصوصا للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي. ومن المنتظر أن تسهم هذه التكنولوجيا وما تقدمه من ابتكارات مالية في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية التي لا تزال تعاني من أدنى المستويات عالميا. وسوف تؤدي الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية، وانتشار استخدام الهواتف الذكية وتغلغل الإنترنت، إلى تسهيل الحصول على الخدمات المالية، خاصة في المناطق النائية وللفئات الأكثر إقصاء مثل المرأة. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2019، صفحة 55)، الشكل الموالي يظهر تطور حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية على المستوى الدولي من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020.

شكل رقم (01): تطور حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية على المستوى الدولي (مليار دولار)

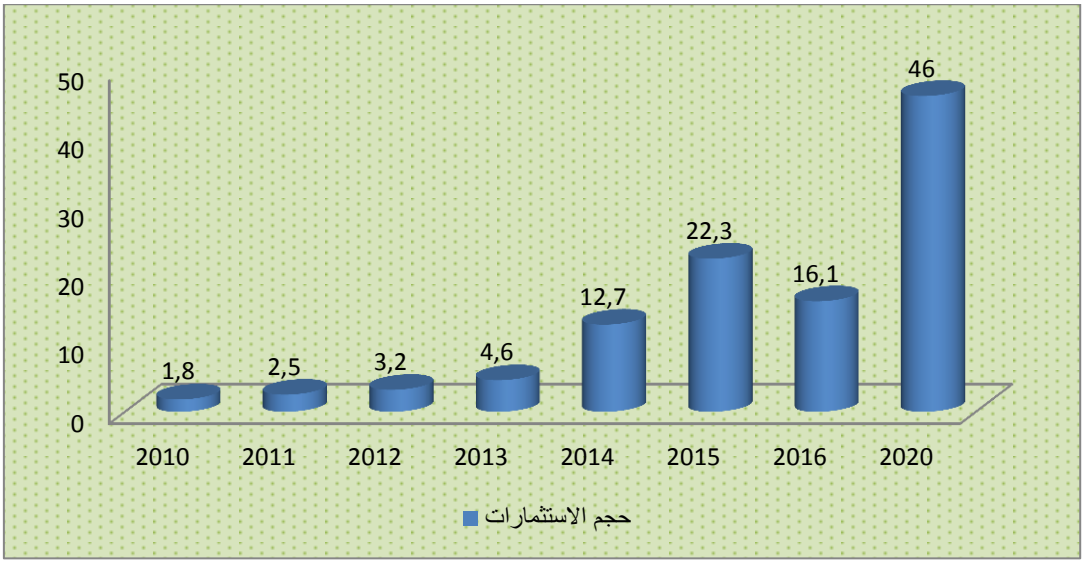

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على حيزية بنية وابتسام عليوش قربوع: تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية – دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، 2018، ص44

انطلاقا من الشكل السابق الذي يبين حجم الاستثمارات الدولية في مجال التكنولوجيا المالية خلال الفترة من 2010 إلى غاية سنة 2020، نلاحظ أن مستويات الاستثمار في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2016 أين شهدت الدول تراجعا في حجم الاستثمار، ثم تعاود الارتفاع من جديد.

2.4 الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد-19

للاستفادة من الإمكانات الكبيرة للخدمات المالية الرقمية في فترة ما بعد جائحة كوفيد -19، ينبغي مراعاة عوامل زيادة المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية (الوصول إلى الكهرباء، تغطية الكهرباء وشبكة الأنترنت وتعريف الهوية الرقمي)؛ وتعزيز المعرفة المالية والرقمية وتجنب تحيزات البيانات.

وقد كشف مسح عالمي أجراه باحثون في صندوق النقد الدولي مع أكثر من 70 طرفا معينا –من شركات التكنولوجيا المالية، البنوك المركزية والأجهزة التنظيمية والبنوك- أن الأجهزة التنظيمية ينبغي أن تواكب سرعة التغيرات التكنولوجية في مجال التكنولوجيا المالية لضمان حماية المستهلكين والبيانات، الأمن السيبراني، وإمكانية التشغيل البيني عبر المستخدمين والحدود الوطنية. كذلك أشارت شركات التكنولوجيا المالية إلى وجود نقص عالمي في واضعي الأكواد أي مطوري البرمجيات ومبرمجيها.

وفي الوقت نفسه، من المهم ضمان استمرار التنافسية الكافية في مجال التكنولوجيا المالية لتعظيم مكتسبات الخدمات المالية الرقمية، فأزمة كوفيد -19 طرحت منافع محتملة لهذا القطاع ولكنها تفرض تحديات أمام الشركات الأصغر في مجال التكنولوجيا المالية، من نقص التمويل إلى زيادة القروض المتعثرة، انخفاض المعاملات والطلب على الائتمان. وقد قام البعض بتعليق أنشطة الإقراض الجديدة منذ بداية الإغلاقات العامة. ومع انتشار عمليات الدمج والتقليص للشركات البادئة، يمكن أن يزداد التركز في هذا القطاع وقد يصاب بانتكاسة في درجة الشمول، ولتحقيق الصالح العام، يشير هذا إلى ضرورة التعجيل بإنشاء أطر للحوكمة تلتزم بها شركات التكنولوجيا المالية الكبيرة. (صندوق النقد الدولي، 2020)

5. الشمول المالي الناتج عن التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة

1.5 أثر الشمول المالي المترتب عن التكنولوجيا المالية

أكد صندوق النقد العربي على تعزيز التحول المالي الرقمي وزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية، من خلال الاستفادة من البنية التحتية المتوفرة (من شبكة اتصالات وأنظمة دفع وغيرها) لدى غالبية الدول العربية لتطوير الخدمات المالية والمصرفية وإيصالها للمستفيدين بطرق ووسائل آمنة وسريعة وسهلة .كما ناقش دور نظم الدفع الإلكترونية واتجاهات تطورات هذه النظم، وتحديدا على صعيد المدفوعات الحكومية، والمدفوعات الصغيرة وخدمات تسديد الفواتير، والحاجة إلى رقمنة هذه الخدمات في ضوء الأزمة الحالية التي تمثل فرصة لتسريع جهود الانتقال في هذا الشأن، للاستفادة من التقنيات الحديثة ومن توافر البنية التحتية لخدمات الاتصالات والشبكة الإلكترونية لدى غالبية الدول العربية .حيث تم في هذا الصدد، استعراض تجارب بعض الدول العربية والحلول والإجراءات التي تم اعتمادها بالفعل إقليميا ودوليا، الهادفة لتقليل استخدام النقد وزيادة استخدام أدوات الدفع الرقمية والحلول التقنية ، وبنفس الوقت، لجذب العديد من الأفراد إلى النظام المالي الرسمي، بما يسمح بتقديم العديد من الخدمات الضرورية خلال فترات الإغلاق وحظر التجول، وبنفس الوقت يعزز الشمول المالي. ولأجل تحقيق ذلك، تم الاتفاق على أهمية التركيز على أمور عدة ، أهمها:

•تكثيف التعاون والتنسيق ما بين الجهات التنظيمية والرقابية والحكومية ذات العلاقة لتطوير وتوسيع الخدمات الحكومية الرقمية ورقمنة المدفوعات الحكومية ومشاركة المعلومات وقواعد البيانات فيما بينهم مع ضمان حماية سرية وخصوصية البيانات.

- توفير بيئة تشريعية وتنظيمية واضحة، تساعد البنوك والمؤسسات المالية في عملية التحول الرقمي خاصة عند تطوير انظمتهم واستخدامهم لحلول رقمية حديثة دون التعرض لمخاطر عدم الامتثال للتشريعات.

•تحفيز استخدام خدمات الدفع الرقمية وتوسيع البنية التحتية وتطوير نوعية الخدمات المالية الرقمية.

•اعتماد الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني وتبني قواعد أعرف عميلك الإلكتروني(eKYC) واستخدام النهج المبني على المخاطر خاصة عند فتح الحسابات وتقديم بعض الخدمات المصرفية والمالية عن بعد.

•تحقيق التوازن ما بين الامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهود الهادفة لتوسيع قاعدة العملاء في النظام المصرفي والمالي الرسمي من خلال تبني النهج المبني على المخاطر.

•ضمان حماية المستهلك وأمن البيانات ونشر وزيادة الثقافة والوعي بالخدمات المالية الرقمية واعتبارها إحدى الأولويات الرئيسة لك لّ من السلطات الرقابية ومقدمي الخدمات المالية في المرحلة المقبلة، حيث تبرز الحاجة إلى التأكد من توفر أنظمة حماية مستهلك فعالة وعلى مدار الساعة، إضافة إلى تعزيز وعي المستهلك المالي بما يقلل من احتمالية تعرضهم للمخاطر مثل الاحتيال المالي وسوء استخدام بياناتهم الشخصية.

•تشجيع التوافق ما بين أنظمة الدفع ومقدمي الخدمات المالية لتخفيض كلفة الخدمات المالية الرقمية وزيادة انتشارها واستخدامها وتقليل الاعتماد على النقد.

•تقليل كلفة الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة للعملاء، من خلال مشاركة قواعد المعلومات وغيرها من الحلو ل المشابهة، خاصة عند تسجيل العملاء وتقديم الخدمات لهم عن بعد.

•فتح أنظمة المدفوعات لمقدمي الخدمات المالية الحديثة دون تمييز لإيجاد بيئة تنافسية بينهم، والسماح لهم بنشر الحلو ل الرقمية المبتكرة والمشاركة في أنظمة الدفع الوطنية، بما يحافظ عل ى الكفاءات والمواهب الموجودة لد ى جيل الشباب العربي من الرياديين الذين يشكلون غالبية العاملين والمستثمرين في هذا القطاع. (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 9، 10)

وقد زادت المدفوعات الرقمية في كل مناطق العالم؛ أي أن التكنولوجيا المالية تزيد من الشمول المالي في المدفوعات وهوما يظهره الشكل الموالي:

شكل رقم (02): مؤشر الشمول المالي الرقمي

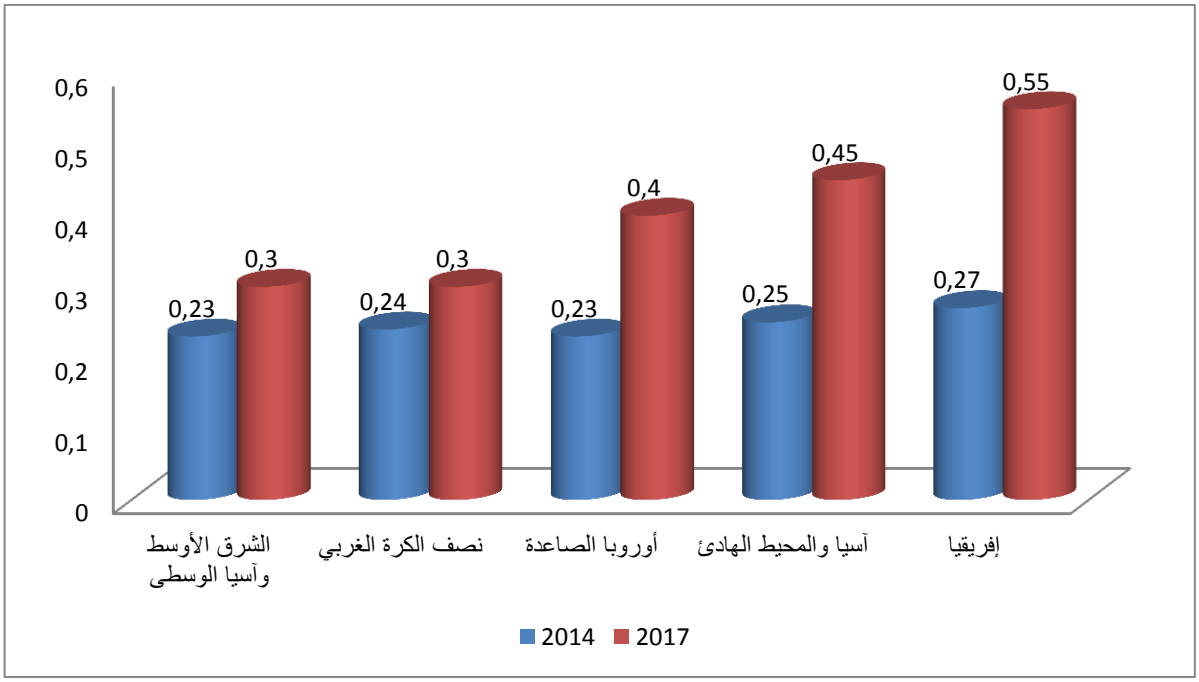

المصدر: صندوق النقد الدولي: الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد -19، 1 يوليو 2020، ينظر الموقع:www.imf.org

بالإضافة إلى أن توسع بيانات المستخدمين المستمدة من المدفوعات الرقمية أدى أيضا إلى زيادة الإقراض الرقمي وهو ما يظهره الشكل التالي:

شكل رقم (03): الإقراض العالمي باستخدام التكنولوجيا المالية حسب الشرائح الأساسية (بمليارات الدولارات)

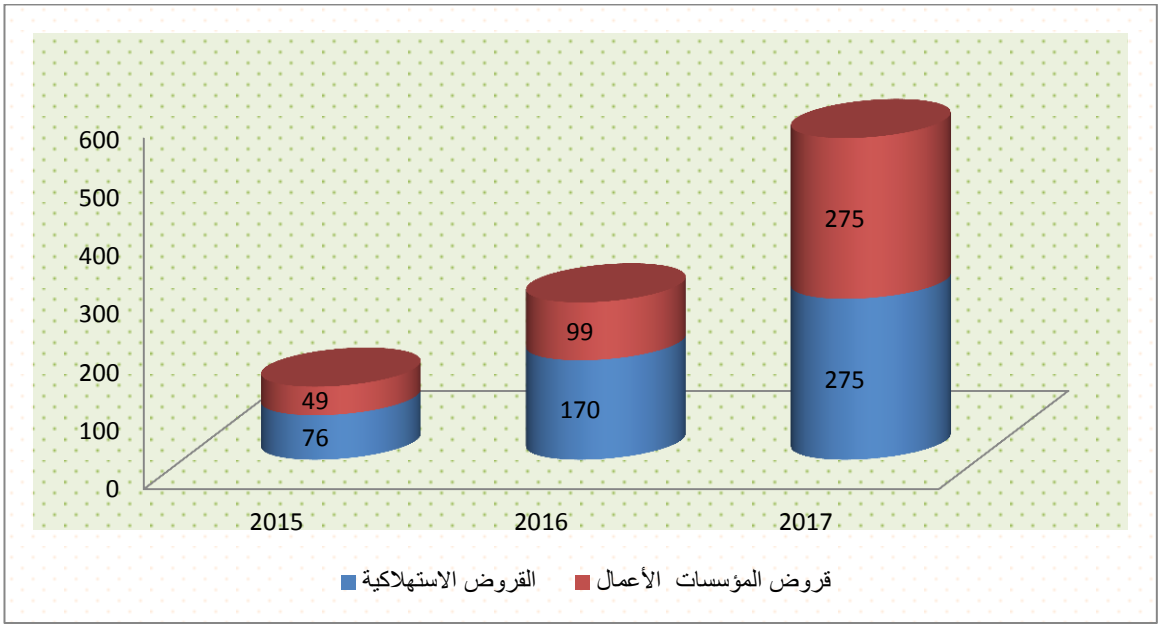

المصدر: صندوق النقد الدولي: الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد -19، 1 يوليو 2020، ينظر الموقع:www.imf.org

2.5 تأثير الشمول المالي الرقمي على الاقتصاد:

الشمول المالي الرقمي يرتبط بارتفاع نمو الناتج المحلي. فهو يعود بالنفع على الاقتصادات والمجتمعات ككل، من الممكن أن تحدث جائحة كوفيد -19 تغييرا كاملا في وضع الخدمات المالية الرقمية، فالأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة يمكن أن تحقق منافع كبيرة من الإنجازات المحققة في مجال النقود الإلكترونية المحمولة وخدمات التكنولوجيا المالية، والصيرفة عبر شبكة الأنترنت. ويمكن أيضا أن يؤدي الشمول المالي الناتج عن الخدمات المالية الرقمية إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي. وبينما ينتظر أن يزداد الاعتماد على هذه الخدمات بسبب الجائحة، نجد أنها خلقت تحديات أيضا أمام نمو الكيانات الأصغر نسبيا في هذه الصناعة وسلطت الضوء على عدم المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية. وقد كان التحول نحو الخدمات المالية الرقمية يساعد المجتمعات بالفعل على تعزيز الشمول المالي قبل بداية الجائحة، مما أفاد الكثير من الأسر محدودة الدخل والشركات الصغيرة التي تمتلك فرصا محدودة في العادة للاستفادة من خدمات المؤسسات المالية التقليدية. ومع الإغلاقات العامة والتباعد الاجتماعي؛ يتسارع استعمال الخدمات المالية الرقمية، على غرار ما حدث مع وباء "سارس" (متلازمة الضائقة التنفسية الحادة الوخيمة) الذي أدى في عام 2003 إلى تعجيل الصين بإطلاق وسائل الدفع الرقمية والتجارة الالكترونية. ويدعم كثير من البلدان (مثل ليبيريا وغانا وكينيا والكويت وميانمار وبارغواي والبرتغال)، هذا التحول بإجراءات مثل تخفيض الرسوم وزيادة الحدود القصوى للمعاملات النقدية عبر الأجهزة المحمولة.

وتقود قارتا إفريقيا وآسيا مسيرة الشمول المالي الرقمي؛ ولكن مع تفاوت كبير بين البلدان. ففي إفريقيا، تأتي في الصدارة غانا، كينيا وأوغندا. وبالمقارنة، نلاحظ أن استخدام الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية للخدمات المالية الرقمية أكثر محدودية. ويرجع ذلك في بعض البلدان إلى الارتفاع النسبي في مستوى تغلغل البنوك، مثلما هو الحال في شيلي وبنما.

وفي معظم البلدان، تتطور خدمات الدفع الرقمي فتنشأ عنها عمليات إقراض رقمي، حيث تجمع الشركات بيانات المستخدمين وتخرج بأساليب جديدة لاستخدام تحليل الجدارة الائتمانية. ومن عام 2015 إلى 2017، تضاعفت قيمة الإقراض المباشر من السوق الالكترونية، وهو الذي يوصل المقرضين بالمقترضين مباشرة باستخدام منصات رقمية. ورغم أنه لا يزال مركزا حتى الآن في الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، يبدو أنه في ازدياد عبر أنحاء العالم الأخرى، كما هو الحال في كينيا والهند. (صندوق النقد الدولي، 2020)

والشكل الموالي يظهر تأثير الشمول المالي على النمو (% من نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي)، حيث نلاحظ أنه كلما كان الشمول المالي الرقمي مرتفعا كلما زادت معدلات الناتج المحلي للدول.

شكل رقم (04): معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي للبلدان ذات وفقا لمستوى الشمول المالي فيها

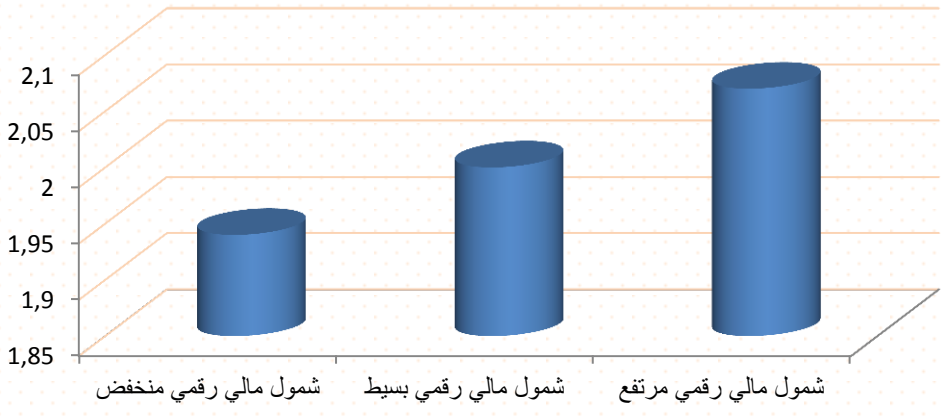

المصدر: صندوق النقد الدولي: الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد -19، 1 يوليو 2020، ينظر الموقع:www.imf.org

3.5 أثر الشمول المالي الرقمي على التنمية المستدامة

إيمانا بالدور الكبير الذي تؤديه الثروة الرقمية في تحويل العمليات التمويلية ودعم التنمية المستدامة، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2018 فرقة العمل المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة بهدف تسخير إمكانات التكنولوجيا والتمويل الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكلفت هذه الفرقة بتحديد الأطر اللازمة لإعادة تنظيم التمويل من خلال الرقمنة واقتراح أفضل الطرق لدعم تمويل أهداف التنمية المستدامة. وتتألف من عشرين عضوا وعضوة من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك رؤساء/رئيسات شركات ومؤسسات مالية تجارية ومصارف تنموية fintech وجمعيات أصحاب/صاحبات الأعمال، ووزراء/وزيرات، وحاكمو/حاكمات بنوك مركزية، ورؤساء/رئيسات وكالات في الأمم المتحدة، وخبراء/خبيرات.

ويشير التقرير إلى الفرص التي توفرها الخدمات المالية الرقمية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة، ويلخص الجدول الموالي بعض هذه الفرص. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2019، صفحة 46، 47)

جدول رقم (01): الفرص التي توفرها الخدمات المالية الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف التنموي	الفرص التي توفرها الخدمات المالية الرقمية
القضاء على الفقر	توفر الخدمات المالية الرقمية للأسر ذات الدخل المنخفض إمكانية الوصول إلى الأدوات والخدمات الميسورة التكلفة والتي يمكن أن تساعد في زيادة فرصها الاقتصادية. وفيما يتعلق بالأسر الفقيرة للغاية، يسهم الجمع بين الخدمات المالية الرقمية وتعزيز سبل العيش وشبكات الأمان والتوجيه في تعزيز مستوى المعيشة على المدى الطويل.
القضاء على الجوع	تساعد الخدمات المالية الرقمية المزارعين والمزارعات إلى حد كبير، خاصة في ما يتعلق بتسهيل الوصول إلى الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج والمحصول، وذلك بكلفة أقل، مما يساهم بشكل مباشر في زيادة إجمالي الإنتاجية الزراعية. من جهة أخرى تساهم الخدمات المالية الرقمية في توفير منصات ملائمة للتحويلات الاجتماعية لمن يعانون من سوء التغذية، وذلك بطريقة فعالة، أسرع وأكثر أمانا وموثوقية.
الصحة الجيدة والرفاه	تساعد المدفوعات الرقمية والتمويل في توسيع خدمات الرعاية الصحية في المناطق الريفية المنخفضة الكثافة. ويسمح التمويل الرقمي للأسر بالتعامل بشكل أفضل مع حالات الطوارئ الصحية دون إلزامها بالفقر . كما تسمح المدخرات الرقمية والتأمين مثلاً للأسر بمواجهة نفقات الرعاية الصحية غير المتوقعة.
التعليم الجيد	يساعد التمويل الرقمي الأسر ذات الدخل المنخفض في التحكم بشكل أفضل بنفقات التعليم، والمدارس وأنظمة التعليم الوطنية في تحسين إدارتها المالية، مما يسمح بتوفير الموارد لدعم المعلمين والمعلمات وتوفير المواد التعليمية والتقنيات التي تؤدي إلى تحسين نتائج التعليم. المدفوعات الرقمية تتيح للأسر الادخار ودفع تكاليف التعليم وتمنح النظام التعليمي والمدارس والحكومة رؤية أفضل وإمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية ونماذج الأعمال الأكثر استدامة
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	تساهم أنظمة الدفع الرقمية في تقليل التكاليف التشغيلية وبالتالي زيادة إمكانية توسيع الوصول إلى الطاقة وزيادة الاستثمار في هذا القطاع.
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	تقدم الشركات لموظفيها وعملائها وشركائها التجاريين قنوات مباشرة للشمول المالي من خلال رقمنة المرتبات والمدفوعات التجارية، مما يزيد من الفرص الاقتصادية والمرونة. كما تتيح الخدمات المالية الرقمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تخفيض تكلفة التعامل مع النقود وزيادة فرص الحصول على التمويل.
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	يمكن التمويل الرقمي الشركات الصغيرة من النمو والابتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة، مما يدفع عجلة نمو الاقتصاد الرقمي . وتساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات الصغيرة والمتوسطة على بناء أرشيف أو تاريخ لمدفوعاتها ودرجات الائتمان التي حصلت عليها، مما يشكل ضمانة لها ويساهم في زيادة فرص الحصول على التمويل في المستقبل.
العمل المناخي	يساعد التمويل الرقمي الأفراد والمجتمعات والشركات والحكومة على مكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ والاستعداد لها، لا سيما من خلال تعزيز المرونة وتحفيز الاستثمارات المستدامة
مدن ومجتمعات محلية مستدامة	تسهل الرهون الصغيرة، مع توفير خدمات رقمية للمدفوعات، على السكان الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية الاستثمار فيها من أجل الحصول على السكن المناسب.

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية- آفاق عالمية وتوجهات إقليمية، بيروت، 2019، ص47- 49

6. تحليل النتائج

بعد القيام بتحليل دراسات الباحثين توصلنا إلى جملة من النتائج نوضحها كالآتي:

- ✓ من أجل تشجيع التكنولوجيا المالية قامت العديد من المصارف العربية بمبادرات؛ على غرار كل من الأردن ومصر اللتين قطعتا شوطا معتبرا في ذلك من خلال المساهمة في تقديم طرق و وسائل الكترونية متنوعة للمستهلكين بغية تطوير القطاع المالي؛ نجد أن الجزائر ما تزال في طور الإنجاز من خلال عقد شراكات وبدء التشاور حول الموضوع. وعلى العموم فإنه من المنتظر أن تسهم هذه التكنولوجيا وما تقدمه من ابتكارات مالية في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية التي لا تزال تعاني من أدنى المستويات عالميا، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى
- ✓ ولدت جائحة كوفيد -19 تحديات جديدة لكل المجتمعات وخاصة البلدان النامية وكذا الشركات وخاصة ذات الحجم الأصغر مجال التكنولوجيا المالية؛ ذلك أن الأجهزة التنظيمية ينبغي أن تواكب سرعة التغيرات التكنولوجية في هذا المجال لضمان حماية المستهلكين والبيانات وتجنب ما يعرف بالفجوات الرقمية؛ أي عدم المساواة بين الأطراف من حيث الاستفادة من الخدمات المالية التكنولوجية. يمكن أن يزداد التركز في هذا القطاع وقد يصاب بانتكاسة في درجة الشمول، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية لأنها لا تنطبق على الكيانات الأصغر نسبيا، حيث أنها خلقت تحديات أيضا أمام نموها في هذه الصناعة وسلطت الضوء على عدم المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية
- ✓ أدى تزايد حجم المدفوعات الرقمية في كل مناطق العالم؛ أي تزايد الشمول المالي الناتج عن الاستثمار في التكنولوجيا المالية، إلى توسع بيانات المستخدمين المستمدة من المدفوعات الرقمية ومنه زيادة الإقراض الرقمي أي تقديم أنواع مختلفة من القروض في السوق الإلكترونية، حيث أنه كلما كان الشمول المالي الرقمي مرتفعا كلما زادت معدلات الناتج المحلي للدول. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة فالشمول المالي الرقمي يؤثر على الاقتصاد وعلى التنمية المستدامة.

7. خاتمة

وفي الختام، فإن الخدمات المالية الرقمية قد شهدت انتشارا واسعا كونها تركز على خدمة المستهلكين من خلال السوق الإلكترونية. فالتكنولوجيا المالية تؤدي إلى تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال المساهمة في تجديد وتطوير الخدمات المالية التقليدية وتوصيلها الى أكبر فئة من المجتمع، وتمكين الشركات الصغيرة من النمو والابتكار والنفاذ إلى أسواق جديدة، مما يدفع عجلة نمو الاقتصاد الرقمي. وقد سمحت نتائج هذه الدراسة بتقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ توفير بيئة تشريعية وتنظيمية واضحة، تساعد البنوك والمؤسسات المالية في عملية التحول الرقمي؛
- ✓ تطوير البنية التحتية و نوعية الخدمات المالية الرقمية؛
- ✓ تحفيز استخدام خدمات الدفع الرقمية؛
- ✓ ضرورة التعجيل بإنشاء أطر للحوكمة تلتزم بها شركات التكنولوجيا المالية الكبيرة.

8. قائمة المراجع:

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2019). نشرة التكنولوجيا من أجل التنمية في المنطقة العربية -آفاق عالمية وتوجهات إقليمية-. بيروت.

2. أنا نيوز. (ديسمبر, 2018). نتيكسيس الجزائر تفتح جسور التعاون لتعزيز "التكنولوجيا المالية". تاريخ الاسترداد 28 08, 2021، من http://www.ana.news.

3. أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (جويلية 2020). مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي -تجربة كينيا نموذجا-. المؤتمر الدولي الأول الافتراضي حول التحول الرقمي في عصر المعرفة (الصفحات 1- 25). جامعة الزاوية.

4. حيزية بنية، و ابتسام عليوش قربوع. (2018). تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية –دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7(العدد 3)، الصفحات 36- 60.

5. شركة مارمور مينا إنتليجنس. (2019). تقرير حول الابتكارات المالية التقنية فينتك. الكويت.

6. صندوق النقد الدولي. (01 يوليو, 2020). الشمول المالي الرقمي في حقبة كوفيد -19. تاريخ الاسترداد 04 09, 2021، من www.imf.org.

7. صندوق النقد العربي. (2020). التقرير السنوي لمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية FIARI. الإمارات العربية المتحدة.

8. عبد الحليم شاهين. (2021). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية الاقتصادية. المعهد العربي للتخطيط(العدد 73)، الصفحات 1- 35.

9. عمر فرحاتي. (2018). إعادة صياغة السياسات المصممة في منظمات الأعمال مدخل لاندماجها ضمن حركية إرساء التنمية المستدامة . الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الصفحات 1- 19). الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر.

10. نهلة أبو العز. (أفريل, 2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية،. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد العاشر، الصفحات 341- 371.

11. ومضة. (01 مارس, 2016). التكنولوجيا المالية في الأردن ناشئة لكنها واعدة. تاريخ الاسترداد 28 08, 2021، من http://www.wamda.com.

12. ومضة. (18 مارس, 2019). ثورة التكنولوجيا المالية في مصر. تاريخ الاسترداد 28 08, 2021، من http://www.wamda.com .

13. وهيبة عبد الرحيم، و أشواق بن قدور. (2018). توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7(العدد 3)، الصفحات 11- 35.